

قراءة في تقرير

" أولويات الاستثمار في العالم العربي  
في ظل التحديات العالمية والاقليمية الراهنة"

تقرير الاستثمار السنوي الثامن

الصادر عن

اتحاد الغرف العربية

2017

د. محمد السماني

ادارة الدراسات والتطوير

مركز دراية

1 ذو القعدة 1438 هـ

أصدر اتحاد الغرف العربية تقرير الاستثمار السنوي الثامن تحت عنوان "أولويات الاستثمار في العالم العربي في ظل التحديات العالمية والإقليمية الراهنة" وهو تقرير هام وشامل.

استعرض التقرير اتجاهات الاستثمارات العالمية في ظل الأحداث غير المألوفة التي شهدتها عام ٢٠١٦ وأثرت بشكل سلبي ومتباين على الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة والمتمثلة في ما حصل من صدمات سياسية من جراء قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، ونتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية التي لم تكن متوقعة. كما تناول التقرير الأوضاع الاستثمارية في العالم العربي من حيث وجهات الاستثمارات الخارجية والاستثمارات البينية، ومن حيث نقاط القوة والضعف في البيئة الاستثمارية في الدول العربية. وقد يبين التقرير أن حصة المنطقة العربية من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة العالمية كانت متواضعة عند نسبة ١,٨٪ عام ٢٠١٦. كما أنها اتسمت بالتركز في عدد محدود من الدول، واتجهت بشكل رئيسي إلى قطاع الخدمات، وتحديدًا قطاع العقارات، تمامًا مثل حال الاستثمارات العالمية، حيث يعتبر هذا القطاع من الملاذات الأكثر أمنًا في ظروف التقلب وعدم اليقين.

انفرد التقرير هذا العام بتسليط الضوء على القطاعات والمجالات التي تشكل أولوية تنموية في العالم العربي لمواكبة الاحتياجات في ظل الأوضاع القائمة، كما أنها تعتبر في الوقت ذاته أساسية للدخول إلى عالم الاقتصاد الحديث، وللوفاء بتطلعات وطموحات الشباب، وبمتطلبات التنمية المستدامة، والتي تتطوي على فرص ومجالات للابتكار لا متناهية للاستثمار المجدي والمولد لفرص العمل بشكل مستمر.

**على المستوى العالمي**، أشار التقرير إلى أن الاستثمارات الخارجية المباشرة في المشروعات الجديدة حققت زيادة بنسبة ٦٪ من حيث القيمة عام ٢٠١٦ لتبلغ ٧٧٦,٢ مليار دولار، بما يؤشر إلى تراجع عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، علما أن عدد المشروعات الجديدة تراجع بنسبة ٣٪. وبما أن الاستثمارات الخارجية المباشرة مرتبطة بشكل أساسي بمعدلات النمو وآفاقه المحتملة، فإن التوقعات إيجابية لأن الاقتصاد العالمي حقق نموا بنسبة ٣,١٪ عام ٢٠١٦ ويتوقع أن يرتفع إلى ٣,٤٪ عام ٢٠١٧، وإلى ٣,٦٪ عام ٢٠١٨.

ولدى أخذ ذلك بالاعتبار، إلى جانب موازنته مع العوامل السلبية التي سبقت الإشارة لها، فإنه من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة ١٠٪ عام ٢٠١٧. وأشار التقرير إلى أن المشهد الاستثماري شهد تغيرات مهمة خلال عام ٢٠١٦، حيث أكثر ما اتجهت الاستثمارات إلى المواقع التي تستحوذ على معدلات نمو عالية، فيما انحسرت عن المناطق التي تمر بالركود أو تواجه درجات عالية من عدم اليقين. وبالنسبة لاتجاهات الاستثمارات الخارجية المباشرة في عام ٢٠١٦ استمرت الهند في المرتبة الأولى كأهم وجهة استثمارية عالمية للاستثمارات

الخارجية المباشرة في المشروعات الجديدة، تلتها الصين فالولايات المتحدة بإجمالي استثمارات بلغت نحو ٦٢,٣ ، ٥٩، و ٤٨ مليار دولار على الترتيب.

**أما بالنسبة للاتجاهات الاستثمارية في المنطقة العربية،** فقد أشار التقرير الى ان مصر قد حافظت على مركزها كوجهة استثمارية اولى لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بإجمالي استثمارات خارجية مباشرة وافدة تم الاعلان عنها قدرت بنحو ٤٠ مليار دولار، وحلت السعودية في المرتبة الثانية بإجمالي استثمارات خارجية مباشرة معلنة بلغت ١١,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦. وتلتها الإمارات بإجمالي ٩,١ مليارات دولار، علما أنها حافظت على المركز الأول من حيث عدد المشروعات الجديدة المقامة فيها، حيث حظيت بنسبة ٢٢٪ من إجمالي المشروعات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنها كانت أيضا أكبر مصدر للمشروعات الجديدة التي أقيمت خارج المنطقة بنسبة ٣٢٪ من المجموع.

ويشير التقرير إلى أن تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدول العربية ازدادت بنسبة ١٩٪ عام ٢٠١٦ ، حيث استقطبت ثلاث دول هي الإمارات ومصر والسعودية نسبة ٧٩٪ من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى العالم العربي . وقد تأثر المناخ الاستثماري كثيراً بعاملين أساسيين هما الأسعار المتدنية للنفط في الأسواق العالمية، وأجواء عدم اليقين السياسي المخيمة على المنطقة بسبب الحروب الجارية مما أثر على الأعمال التجارية وعلى حركة رؤوس الأموال في معظم دول العالم العربي.

**وبالنسبة للاستثمارات العربية البينية** فقد أشار التقرير الى ان عام ٢٠١٦ شهد قيام ٩١ شركة عربية بإنشاء ١٤٢ مشروعاً جديداً في المنطقة العربية خارج حدود دولها بتكلفة استثمارية اجمالية قدرت بنحو ٢٢,٢ مليار دولار وفرت نحو ٢٦,٦ ألف فرصة عمل جديدة. وقد تصدرت مصر الدول العربية المستقبلية لهذه الاستثمارات بحصة تقدر بنحو ٦٠,٤٪، تلتها السعودية بنسبة ٢٣,٤٪، ثم الاردن بنسبة ٣,٤٪. وقد كانت الامارات في مقدمة الدول المصدرة للاستثمار بنسبة ٦٩,٤٪، تليها السعودية بنسبة ٢٠,٩٪ ثم مصر بنسبة ٣,٧٪. واستحوذ القطاع العقاري على نسبة ٨٥٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الغذاء والتبغ والطاقة المتجددة والاتصالات.

**وفي ما يتعلق بمؤشرات أداء الاعمال في الدول العربية** بين التقرير ان غالبية الدول العربية تحتاج الى الكثير من الاصلاحات في بيئة الاعمال، كما اشار التقرير الى ان المتوسط العربي يحل في المرتبة ١٢٤ من بين ١٩٠ بلداً بالنسبة لسهولة أداء الاعمال وأشار التقرير الى ان الامارات تأتي في مصاف الدول الافضل مناخا للاستثمار في المرتبة ٢٦، يليها في ذلك البحرين في المرتبة ٦٣، ثم عمان في المرتبة ٦٦، وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة ٩٤، بعد كل من المغرب (المرتبة ٦٨) وتونس (المرتبة ٧٧) وقطر (المرتبة ٨٣) وذلك حسب مؤشر البنك الدولي لأداء الاعمال. وتتصدر مشكلة الحصول على تمويل الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في العالم العربي، تليها في المرتبة الثانية بالتساوي كل من القيود على التجارة عبر الحدود والقيود على تصفية

الشركات، ومن ثم في المرتبة الثالثة يأتي ضعف النظم التي تكفل حماية صغار المستثمرين. وفي هذا الإطار فقد ساهمت الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية بالتزامن مع التراجع في عائدات النفط بسبب انخفاض أسعاره في دفع العديد من الدول العربية إلى اتخاذ إصلاحات اقتصادية تستهدف تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات الحكومية وتحسين مناخ الاستثمار.

وأشار التقرير الى أنه لا يزال على جميع الدول العربية، سواء المصدرة للنفط أم المستوردة له، أن تمضي قدما في مسيرة الإصلاحات لكي تضمن النمو الكفيل بخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المنشودة لدولها. وتحتاج الدول المصدرة للنفط إلى المزيد من الجهود لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن الارتكاز على الثروات النفطية.

وتمن التقرير الرؤى الاستراتيجية لكل من الإمارات والسعودية من حيث التزام البلدين بالتحول إلى الاقتصاد المتنوع عبر خلق محركات نمو جديدة تؤمن النمو الأوسع والأكثر استدامة. وأشار التقرير الى ان معدلات النمو للدول العربية المستوردة للنفط، لا تزال أقل من المستويات المطلوبة لتخفيض معدلات البطالة، بما يتطلب المزيد من الاجراءات لتحفيز الاستثمار ومعالجة الاختلالات في السياسات ورفع كفاءة الإنتاج والاقتصاد بشكل عام، وترشيد الإنفاق العام والدعم.

#### وبالنسبة الى القطاعات والمجالات التي تشكل أولوية استثمارية في العالم العربي، وفي

الوقت ذاته تعتبر أساسية للدخول إلى عالم الاقتصاد الحديث، وللوفاء بتطلعات وطموحات الشباب، وبمتطلبات التنمية المستدامة، والتي تتطلب على فرص ومجالات للابتكار لا متناهية للاستثمار المجدي والمولد لفرص العمل بشكل مستمر. فقد اشار التقرير الى انها تتمثل في:

- توفير فرص العمل للشباب من خلال اتخاذ السياسات والمبادرات التي تستهدف تعزيز التعليم والتدريب والتوظيف للشباب من الجنسين، خاصة وأن العالم العربي لديه أعلى معدل بطالة في العالم. ومن الأمور الأساسية في هذا المجال وجود سياسات اقتصادية محفزة وتوفير خدمات التوظيف والإرشاد والاستشارات المتخصصة والمعلومات عن الأسواق ومتطلباتها، فضلا عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- الاستثمار في مشروعات الثورة الصناعية الرابعة للشركات الناشئة وهي الشركات الناشئة التي تبني نماذج أعمالها، ومنتجاتها، وخدماتها على التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الصناعي، وتقنية كتلة السلسلة الضابطة (Block chain) ، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية.
- الاستثمار في المشروعات التي تحمي وتحمي البيئة وتؤمن استدامة الموارد، والتركيز على تنويع الاقتصادات العربية وتأهيل البنى التحتية وعلى الإنتاج والاستهلاك المستدام، علما أن هناك تكاليف عالية للتدهور البيئي. فالعالم العربي يعتبر من أبرز المواقع المرشحة للتأثر بالتغير المناخي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كافة.
- الاستثمار في الامن المائي والغذائي المستدام.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- الاستثمار في الصناعة الخضراء.
- الاستثمار في النقل الاخضر.

• الاستثمار في الابنية الخضراء.

**وبالنسبة لتحديات المرحلة ومتطلباتها** فقد أشار التقرير الى احتياج العالم العربي إلى المزيد من التطوير في بيئة الأعمال لتصبح أكثر انفتاحا وجذبا وأكثر تكاملا، وان ذلك يتطلب تطوير وتحديث في البنى التحتية والتشريعية وفي الخبرات الفنية والعلمية والقوى البشرية المدربة والمؤهلة، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تأهيل المناخ الاستثماري وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار التقرير أيضاً أن جميع دول المنطقة يجب أن **تعمل لتمكين القطاع الخاص للقيام بدور استثماري أكبر**، ولتخفيف عدم اليقين الاقتصادي من خلال الحفاظ على أوضاع اقتصادية كلية مستقرة وتحسين البيئة التنظيمية للاستثمار وتبسيطها، ورفع كفاءة الإجراءات الإدارية، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وإزالة القيود على التجارة بما يسهل الاندماج في سلاسل القيم العالمية ويوفر تنوعاً أكبر في الصادرات، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتطوير نظم التعليم والتدريب لتصبح قادرة على تخريج قوى عاملة مؤهلة للعمل في القطاع الخاص. أشار التقرير أيضاً الى ان من الملح أن تركز الحكومات على تعزيز كفاءة إدارة الإنفاق العام والبيئة المؤسسية، وترشيد الإنفاق العام والدعم، وتحسين بيئة الأعمال والأداء اللوجستي، والتركيز على التقدم النوعي والتكنولوجي ومشروعات البنى التحتية التي تحمل قيمة مضافة وتعزز كفاءة الاقتصاد وقدراته التنافسية.

وعموماً فالترقرير جيد وشامل ومختصر وعملي وقد استند مصادر موثوقة وهو جدير بالاطلاع على محتوياته من قبل المهتمين بالاستثمار ومجالاته المختلفة وينصح بتعميمه على مجتمع الأعمال وعلى لجان الغرفة المختلفة.